

انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

Implications of international oil price fluctuations on Algeria's revenues regulation fund

د/ بن عمر خالد د/ بورزامة حيلالي د/ لجد بوزيدي
khal_benamor@yahoo.fr bouzidi28@hotmail.com bourzama.djillali@yahoo.fr
جامعة بومرداس جامعة بومرداس جامعة بومرداس

تاريخ قبول النشر: 2018/12/25

تاريخ الاستلام: 2018/09/16

تصنيف JEL: E31 ، G23 .

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط الدولية مع الإلمام بجوانب صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، بالإضافة إلى إدراك انعكاسات اضطرابات السوق النفطية العالمية على موارد صندوق ضبط الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باستخدام معطيات جدولية سنوية حول تطورات أسعار النفط الدولية كأداة من أجل تحليل انعكاساتها على فائض قيمة الجباية البترولية ووضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة أن تقلبات أسعار النفط الدولية لا ترجع الى عوامل اقتصادية فقط وإنما تتسع الى عوامل أخرى وجيوسياسية ومناخية وفنية، وتوصلت هذه الدراسة أيضا أن موارد صندوق ضبط الإيرادات تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط، إذ تعرف هذه الموارد تراجعاً محسوساً ناجماً عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، وهو ما ينعكس سلباً على رصيد صندوق ضبط الإيرادات. الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، صندوق ضبط الإيرادات، فوائض الجباية البترولية.

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting international oil prices, with an understanding of the Revenues Regulation Fund's aspects in Algeria, in addition to understanding the repercussions of the global oil market's fluctuations on the Revenues Regulation Fund's resources. In order to achieve these objectives, the analytical-descriptive method was adopted using annual tabular data on international oil prices developments as a tool to analyze their implications for the oil fiscal surplus value and the Revenues Regulation Fund's situation in Algeria. The study found that the fluctuations in international oil prices are not only due to economic factors, but also to such other factors as geopolitical, climatic and technical ones. The study also found that the Revenues Regulation Fund's resources are affected by fluctuations in oil prices, since these resources are undergoing a significant decline due to the falling oil prices in the international market, which negatively affects the Revenues Regulation Fund's balance.

Key words: Oil prices, oil market, Revenues Regulation Fund, surpluses of petroleum taxation.

المقدمة:

يلعب النفط دورا بالغ الأهمية على مسرح الطاقة الدولية، ويعتبر سلعة استراتيجية وعاملا مهما في تحديد مسار وطبيعة برامج التنمية لدى الكثير من دول العالم خاصة المصدرة منها، ومحركا أساسيا لمختلف قطاعاتها الاقتصادية، باعتبار أن مبيعات النفط تسمح لهذه الدول بتوفير فوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل الخطط التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام صعوبة انتقال اقتصاديات هذه الدول بعيدا عن تبعية سوق النفط واعتمادها عليه بشكل أساسي لتمويل البرامج التنموية فقد أصبحت هذه الاقتصاديات مرتبطة بالتغيرات التي تشهدها سوق النفط الدولية، ويتوقف استقرارها الاقتصادي ومستوى نشاط قطاعاتها الاقتصادية على مدى استقرار أسعار النفط الدولية.

ونظرا لانتساق أسعار النفط الدولية منذ سبعينيات القرن الماضي بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات والتأثر بمختلف العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية، فإن الارتفاع في أسعار النفط يعتبر عاملا مسببا لنمو الإيرادات العامة للدول المتأتية من الجباية البترولية. وتقاديا للتعرض إلى صدمات مستقبلية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط فقد فكرت الحكومة الجزائرية كغيرها من الدول المنتجة والتي ترتبط مؤشراتها الاقتصادية بمستويات أسعار النفط إلى إنشاء صندوق يعمل على امتصاص الفائض الناجم عن ارتفاع أسعار النفط وتنفيذ من خلاله سياستها الاقتصادية، وقد تم ذلك في سنة 2000 بإنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات. حيث يتخذ من فائض قيمة الجباية البترولية كمصدر تمويله ليتم استخدامه في سداد الدين العمومي وتمويل عجز الخزينة العمومية. وأمام هذا الوضع فإن أي تراجع في أسعار النفط العالمية ستكون له انعكاسات على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وهو ما يعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات حقيقية.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في أسعار النفط الدولية والأسباب الحقيقية التي أدت إلى انخفاضها في الفترة الأخيرة.
 - تقديم صورة واضحة عن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من خلال معرفة مصادره وأهداف إنشائه ومجال عمله وإدارته، بالإضافة إلى إدراك انعكاسات وآثار اضطرابات السوق النفطية العالمية على موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ورصيده.
 - تحليل تغيرات الوضع المالي لصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بدلالة التغيرات التي طرأت على موارده واستخداماته.
- أهمية الدراسة:** تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والوضع المالي لصندوق ضبط الإيرادات، وبما أن لهذا الصندوق موارد واستخدامات فإن تحليل التغيرات التي تطرأ على رصيده تزيد من أهميته باعتبار أن ذلك يتطلب فهم مختلف موارده واستخداماته، إذ يمكن من خلال هذه الأخيرة معرفة علاقته بكل من تسيير المديونية العمومية ووضع الميزانية العامة للدولة.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر؟

خطة الدراسة: وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اقتضت هذه الدراسة أن يتم التعرض في البداية إلى ماهية أسعار النفط ومختلف العوامل المؤثرة فيها، ونظرا لعدم استقرار مستويات أسعار النفط منذ أكثر من أربعين سنة فإنه سيتم الانتقال إلى التطور التاريخي لأسعار البترول. وحتى يكون هذا العمل أقرب إلى الواقع فإن هذه الدراسة ستعرض إلى أسباب تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014. وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة انعكاسات اضطراب السوق النفطية العالمية على موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر فإنه سيتم تسليط الضوء على ماهية صندوق ضبط الإيرادات ثم إسقاط الجانب النظري ميدانيا من خلال تحليل تطور وضعية هذا الصندوق في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

1- ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

يتأثر الوضع الاقتصادي لدى الكثير من الدول المصدرة والمستوردة بالمستويات التي تبلغها أسعار النفط، ولكن ميزة هذه الأسعار أنها تتأثر بمجموعة من العوامل التي لا تنحصر فقط على العوامل الاقتصادية.

1-1 - مفهوم السعر النفطي

يعرف السعر النفطي بأنه " القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية " (سهام حسين البصام، 2010، ص: 04). كما يمكن تعريفه بأنه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية لبرميل النفط عند وضع توازن العرض والطلب، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي ذو الحجم المقدر بـ 159 لتر. وميدانيا، تتداول في سوق النقط مسميات مختلفة للسعر النفطي، وقد انعكس تعدد المسميات التي تدل على مفهوم سعر النفط على اختلافات في مضمونه حسب أنواعه الآتية:

أ- **سعر النفط الإسمي:** " هي القيمة التي يجرى التعامل بها عمليا في سوق النفط في تاريخ معين يتحدد بموجبها سعر البرميل النفطي الواحد.

ب- **سعر النفط الحقيقي**: هو السعر الإسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الإسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الأساسية.

ج- **سعر النفط الإقتصادي**: هو السعر الذي يحسب قيمة النفط اعتماداً على العوامل الاقتصادية وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية كالقيمة النفعية وقدرتها في الطبيعة وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة " (عماد الدين محمد المزيني، 2013، ص: 330).

1-2- العوامل المؤثرة في أسعار النفط

ما يميز سعر النفط عن أسعار باقي السلع أنه لا يخضع فقط لقوانين السوق - قوى العرض والطلب - وإنما يتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية وفنية، لذلك فإنه في الكثير من الأحيان ما يزداد الإنتاج ولكن سعر النفط يبقى مستقرًا، أو يرتفع السعر ويبقى الطلب ثابتاً. ويمكن تفصيل العوامل المؤثرة على أسعار النفط فيما يلي:

1-2-1- عوامل إقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار النفط في النقاط الآتية:

أ- **حجم الطلب العالمي على النفط**: أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 إلى تعرض الدول المصدرة للنفط في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى إلى اختلالات اقتصادية وذلك لاعتماد معظم هذه الدول على الصادرات النفطية في تمويل اقتصاداتها، باعتبارها تمثل ثلثي مجموع الصادرات، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي يتأثر بكل من معدل النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار السياسي والمناخ ومعدل النمو السكاني وأسعار الطاقات البديلة، إذ يشتمل الطلب العالمي على النفط على كل من الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة.

ب- **حجم العرض العالمي للنفط**: " توجد العديد من العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وأهم هذه العوامل هي الاحتياطات والطاقة الإنتاجية والأسعار المتداولة والمستوى التقني لأدوات الإنتاج والمصادر البديلة للنفط وأسعارها والسياسات النفطية للدول المنتجة" (موري سمية، 2010، ص: 96-97). فبين سنتي 2012 و2015 شهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا ناجم عن رفع الولايات المتحدة الأمريكية مستوى إنتاجها النفطي بنسبة 40 % بانئقالها من 10 ملايين إلى 14 مليون

برميل يومياً، واحتلت بذلك رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبتروك متجاوزة كلاً من روسيا والسعودية.

ج- مدى توفر الطاقات البديلة ومستويات أسعارها السوقية: نظراً للسياسات الطاقوية المتبعة لدى مختلف دول العالم التي تهدف إلى تدنئة التكاليف وتصبو إلى ترشيد استغلال الطاقات بمختلف أشكالها، فإن السعر النفطي يتأثر بشكل مباشر بأسعار الطاقات البديلة. " فمن المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع إنتاج النفط الصخري الخفيف إلى زيادة إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي بمقدار 8.4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2019 وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية. وتتوقع الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة حدوث زيادات أصغر نسبياً في الإنتاج على المدى المتوسط وتتوقع أيضاً أن يصل إنتاج النفط الصخري الخفيف إلى ذروته بحلول عام 2018، وتشير تقديرات شركة بريتيش بتروليوم إلى أن إنتاج النفط الصخري سيزيد بسرعة بمقدار 5.1 مليون برميل يومياً" (أحمد آل درويش ونايف الغيت وألبرتو بيهار، 2015، ص: 106).

عندئذ فقد أدى ارتفاع إنتاج النفط الصخري إلى إغراق السوق به مما أدى إلى انخفاض أسعاره وبالتالي إحلاله محل النفط، مما أدى إلى تناقص الطلب العالمي عليه وانعكس ذلك إلى هبوط مستويات أسعاره.

د- أسعار صرف الدولار: يتسبب انخفاض سعر صرف الدولار في ارتفاع أسعار النفط من خلال أثرين (نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، 2012، ص: 07).

- أثر مباشر (على المدى القصير): والذي يتمثل في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط .

- أثر غير المباشر (على المدى الطويل): والذي يتمثل في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط.

1-2-2- العوامل جيوسياسية

تؤثر التوترات والنزاعات الإقليمية لدى الدول المنتجة على مستوى سعر النفط، باعتبارها مؤشراً يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى الدول المستهلكة، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع سعر البترول. وتتمثل أهم المستجدات السياسية التي أثرت بشدة على سعر النفط فيما يلي:

- الملف النووي الإيراني الذي نجم عنه فرض العديد من العقوبات على إيران (ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط) مما أدى ارتفاع أسعار النفط.

- أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي دام أثرها لمدة 6 أشهر وأدت إلى انخفاض رهيب في أسعار النفط.

- " التوترات الأمريكية-الفرنزويلية ومحاولات واشنطن لإسقاط الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" من خلال تعطيل العمل في قطاع النفط، مما أثر سلبا على الصادرات الفنزويلية، وأدى ذلك إلى تراجع العرض العالمي للنفط خاصة في النصف الثاني من عام 2002 وخلال عام 2003 ، وهو ما ساهم بدوره في رفع الأسعار ، وكان إنتاج فنزويلا من النفط قد تراجع من 2.792 مليون برميل يوميا في عام 2001 إلى 2.432 مليون برميل يوميا في عام 2002 ، إلى نحو مليوني برميل يوميا في عام 2003 " (زغبي نبيل، ، 2012، ص:133).

- العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 والاضطرابات الأمنية على كل الحدود العراقية.

- وقوع العديد من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط، الأمر الذي أدى إلى الشعور بفقدان الأمن في ممرات النفط وبالتالي تعطل نشاط السوق النفطية العالمية.

1-2-3- عوامل مناخية

تسببت الكثير من التغيرات المناخية المفاجئة خاصة في النصف الغربي من الكرة الأرضية في تعطيل الإمدادات النفطية من خارج الأوبك، وتتمثل أهم التقلبات المناخية المؤثرة على سعر النفط في إعصار "إيفان" سنة 2004 الذي اجتاح خليج المكسيك وحرم الولايات الأمريكية من إنتاج أكثر من 10 ملايين برميل، بالإضافة إلى إعصار " كاترينا " في شهر أوت من سنة 2005 الذي عطل نشاط مصافي النفط الأمريكية وجرها إلى الوقوع في أزمة نفطية، حيث تجاوزت الأسعار الإسمية للنفط حاجز 90 دولار لبرميل النفط من خام غرب تكساس الأمريكي يوم 30 أوت 2005، كما أدت الانخفاضات القياسية لدرجات الحرارة في الولايات المتحدة الأمريكية في الربيعين الأول والرابع إلى ارتفاع في الطلب على النفط مما أدى إلى ارتفاع في سعره. ونظرا لاعتبار شتاء 2015 الأكثر دفئا منذ القرن الماضي فقد شهد الطلب العالمي على النفط تراجعا كبيرا مما انعكس على انخفاض ملحوظ في سعره.

1-2-4- عوامل فنية

نتيجة لوقوع أعطاب ومشاكل تقنية أو أحداث فجائية كالحرائق والتي تتسبب في توقيف عجلة إنتاج النفط، تقوم الدول المنتجة للنفط بأعمال صيانة أو تعديل أو تطوير بشكل دوري. حيث شهدت سنة 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك الفيضانات التي وقعت في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسببت في خفض انتاج مصفاة النفط بـ 180 ألف برميل يوميا واندلاع حرائق في مصفاة تابعة لشركة "إكسون وبيل" في إنجلترا والتي تقدر طاقتها الانتاجية بـ 326 ألف برميل يوميا.

2- تطورات أسعار النفط بين سنتي 1974 و2016

عرفت أسعار النفط في السوق العالمية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى غاية سنة 2016 حالة عدم الاستقرار والتذبذب المستمر، وكان ذلك الوضع نتيجة لتعرض السوق العالمية إلى صدمات نفطية متتالية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى سنة 2016. فعند وقوع حرب أكتوبر 1973 التي كانت الصدمة البترولية الأولى وما تبعها من حضر نفطي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط على صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، فقد تضاعف السعر الرسمي للخام العربي أكثر من 4 مرات وذلك بارتفاعه من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 1974 "واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت قفزة قوية عقب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف إلى 17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979 ثم قفز السعر إلى 28.64 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1980 ثم إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، وهذا ما عرف بالصدمة البترولية الثانية" (عماد الدين محمد المزيني، 2013، ص: 320).

ومنذ بداية سنة 1986 (غريغوري غوس، 2015، ص: 01). انخفضت أسعار النفط بحوالي 50 % حيث تهاوت إلى مستوى 13.53 دولار للبرميل بعد أن كانت تقدر بـ 27.01 دولار سنة 1985. وعرفت السوق البترولية بعد هذا الانخفاض صدمة معاكسة ناجمة عن حرب الخليج الثانية سنة 1990 (العراق- الكويت) والتي شهدت توقف

الإمدادات العراقية إلى السوق النفطية العالمية مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط إلى 22.26 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 1990.

وبسبب الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 مرت السوق البترولية بصدمة أدت إلى تراجع ملحوظ في أسعار البترول إلى مستوى 12.29 دولار للبرميل سنة 1998. وبعد هذه الفترة شهدت أسعار البترول ارتفاعات محسوسة حيث بلغت ما يقارب سعر 27.6 دولار للبرميل سنة 2000.

ولم تمر أحداث 11 سبتمبر 2001 دون أن تحدث أثرا على سوق النفط العالمية حيث " شهدت مستويات أسعار سلة الأوبك انخفاضا بنسبة 16 % خلال سنة 2001 مقارنة بمستويات سنة 2000 حيث بلغ معدل سعرها 23.1 دولار للبرميل بعد أن بلغ 27.6 دولار للبرميل، وأخذت الفروقات بين مستويات الأسعار تتزايد في الربع الأخير" (براهيم بلقطة، 2013، ص: 10).

وبداية من سنة 2002 تجاوزت السوق البترولية العالمية الصدمات السابقة حيث عرفت خلال الفترة (2002-2008) تصاعدا غير مسبوق في أسعار النفط العالمية أي مدة ست سنوات ونصف من التصاعد المستمر للأسعار، إلى أن بلغت مستويات قياسية خلال النصف الأول من سنة 2008، حيث تخطت الأسعار لسلة الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل.

وبسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري أخذ متوسط العام لأسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من سنة 2008 إلى غاية نهاية الربع الأول من سنة 2009 في الانخفاض ليصل إلى مستوى 62.4 دولار للبرميل. ولكن ابتداء من سنة 2010 استرجعت أسعار النفط عافيتها وأخذت منحها التصاعدي " إذ وصلت إلى مستويات قياسية لترتفع إلى حوالي 77 دولار للبرميل وواصل ارتفاعه في عام 2011 ليصل إلى 107 دولار تقريبا " (عماد الدين محمد المزيني، 2013، ص: 328). وبقيت أسعار النفط تتراوح في تلك المستويات إلى غاية نهاية سنة 2013.

وما إن انتصفت سنة 2014 حتى أخذت أسعار النفط منحى تناقصي وابتدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن أصبحت مستوياتها أقل مما كانت عليه في سنة 2010، "حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين 59.5 دولار و107.9 دولار خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل

خلال العام 2014 منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبته 9 % بالمقارنة مع عام 2013 " (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: أوبك، 2014، ص: 44). ثم تهاوت بشكل كبير الأسعار خلال سنتي 2015 و2016 حيث انخفضت الى مادون 40 دولار.

والجدول الآتي يوضح تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2016)

جدول رقم 01: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2008-2016).

(الوحدة: الدولار الأمريكي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الخامات
40.9	49.9	97.1	106.6	110.3	107.8	77.8	61.4	95.2	العربي الخفيف
44.8	53.9	99.3	108.3	111.8	109.8	79.9	63.8	99.0	مربان الإماراتي
44.2	52.8	99.6	109.4	111.5	112.9	80.4	62.4	98.9	خليط صحاري
39.2	48.1	95.2	105.1	109.0	105.6	76.3	60.7	91.2	خام الكويت
42.6	51.3	98.4	108.6	111.9	111.9	79.1	61.5	96.7	السدرية الليبي
41.4	50.7	96.3	105.4	109.3	106.5	78.2	62.4	94.9	البحري القطري
39.4	47.9	94.4	103.7	108.0	106.2	76.8	60.5	92.1	البصرة العراقي
خامات أخرى									
41.4	50.9	96.6	105.5	109.1	106.2	78.1	61.8	93.8	دبي
43.8	52.4	99.0	108.7	111.6	111.3	79.6	61.7	97.4	برنت
43.3	48.9	93.2	97.9	94.2	94.9	79.4	61.9	100.0	خام غرب تكساس

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوبك- تقرير الأمين العام السنوي، 2010، 2014، 2015، 2016.

3- أسباب انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014

لقد كان تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014 وإلى غاية 2016 وليد العوامل

الآتية:

3-1- وفرة عرض النفط الخام مع تراجع الطلب العالمي

منذ أن ابتدأ منتصف سنة 2014، أصبحت وفرة العرض ميزة أساسية وظاهرة في أسواق النفط. وقد كان هذا الوضع محصلة لكل من زيادة الإنتاج الأمريكي بمعدلات قياسية (زيادة بنسبة 70 % بين سنتي 2008 و2014) وإغراق السوق بالنفط الصخري (زيادة الإنتاج بـ 4 مليون برميل يوميا منذ سنة 2008) (خالد بن راشد الخاطر، 2015،

ص:06). وزيادة الإنتاج العراقي من 3.3 مليون إلى 4.3 مليون برميل يوميا وزيادة الإنتاج البرازيلي من 2.6 مليون إلى 3 مليون برميل يوميا وعودة إيران إلى تصدير النفط بعد توقيع الاتفاق النووي ورفع جزء كبير من العقوبات الدولية عليها. و باعتبار الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط فإن تراجع طلبها خارج إقليمها انعكس بشكل مباشر على انخفاض مستوى الطلب العالمي، بالإضافة إلى حالة الركود الذي تعيشه اقتصاديات الدول الأوروبية وتزايد تطبيقات معايير كفاءة استهلاك الوقود في مختلف دول العالم.

3-2- الحجم الكبير لمخزون النفط الخام الاستراتيجي الأمريكي

دلت البيانات المنشورة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن ارتفاع مخزون النفط الإستراتيجي الأمريكي بمتوسط 5 مليون برميل، حيث بلغ مخزون النفط الخام الأمريكي الإجمالي 361.7 مليون برميل في سنة 2014. (حيدر حسين الطعنة، 2016) و باعتبار أن المخزونات الإستراتيجية للنفط تستخدم في مواجهة الصدمات النفطية المفاجئة فإن الزيادة المبالغ في مستواها سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

3-3- إغراق أسواق النفط العالمية بالنفط والغاز الصخري

نتيجة لجهود القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والتطورات التكنولوجية التقنية في طريقة الحفر بالتكسير فقد شهدت أسواق النفط بروز طاقة بديلة للنفط التقليدي تعرف بالنفط الصخري، والتي أحدثت ثورة طاقوية وكان لها دورا كبيرا في انخفاض مستويات أسعار النفط وتهديد الأهداف الإستراتيجية لدول الخليج المتمثلة في تأمين استقرار أسواق نفطها الخام.

إذ أن تزايد مستويات أسعار النفط منذ سنة 2012 دفع الشركات النفطية على الولوج إلى عرض النفط الصخري كمنتج بديل لها، وساهم استقرار أسعار النفط فوق 100 دولار إلى نمو إنتاج هذا النوع من النفط إلى أن بلغت حصته ما يقارب 20 % من إجمالي السوق النفطية، الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار النفط. حيث بلغ حجم إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية حوالي 18 مليون برميل يوميا في سنة 2013، ثم ارتفع إلى 19.5 مليون برميل يوميا في سنة 2014، ليواصل ارتفاعه في سنة 2015 إلى ما يقارب 20.6 مليون برميل يوميا.

3-4- ضعف فعالية احتكار الأوبك

باعتبار أن منظمة الأوبك أنشئت بهدف تكوين اتحاد احتكاري يعمل على إبقاء مستويات أسعار النفط العالمية مرتفعة لتستفيد منها الدول المنتجة على حساب الدول المستهلكة، فإنه نظرياً يمكن لأعضاء منظمة الأوبك بسهولة التحكم في أسعار النفط، وذلك من خلال تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار، أو زيادته عند ارتفاع الأسعار. ولكن الواقع أثبت غير ذلك باعتبار أن منظمة الأوبك فشلت في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، وأصبحت غير قادرة على منع أسعار النفط الدولية من التهاوي المستمر، بل ساعدت ردود الفعل الصادرة عنها في هبوط سريع للأسعار ولعبت دوراً عكسياً.

إذ " كانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40 % من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيء، إذ لم تبدي المملكة العربية السعودية وهي المنتج المرجح في الأسواق رغبتها في التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 11 مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليوصل نفط برنت انهياره من 61 إلى 81 دولاراً بالنسبة إلى البرميل الواحد في ديسمبر من عام 2014، ثم ليصل إلى ما دون 21 دولاراً يناير 2015" (خالد بن راشد الخاطر، 2015، ص: 05).

3-5- الوضع الجيوسياسي

لم يكن انخفاض أسعار النفط ناجماً عن تفاعل القوى الاقتصادية فقط وإنما تأثر أيضاً بحزمة من العوامل الجيوسياسية الآتية:

- تحالف نفطي أمريكي سعودي غير معلن يستعمل ورقة خفض الأسعار للضغط على التحالف السياسي الروسي الإيراني.
- حالة اللااستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط خاصة العراق الذي رفع من إنتاجه لتغطية تكاليف استقراره السياسي، وانعكس ارتفاع عرض النفط من الجانب العراقي على انخفاض مستوى سعره.
- رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول حالياً، إذ أن هناك رغبة

أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو وإلحاق الضرر باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة " (راهم فريد وبوركام نبيل، 2015، ص:03).

4- ماهية صندوق ضبط الإيرادات

نتيجة تحقيق فوائض مالية ضخمة ناجمة عن بلوغ أسعار النفط الدولية مستويات عالية بالإضافة إلى محدودية أغلب موارد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، فقد تولدت حاجة ملحة لضبط هذه الفوائض، لذلك فقد تم في سنة 2000 إنشاء صندوق في الجزائر يسمى بصندوق ضبط الإيرادات.

1-4 - تعريف صندوق ضبط الإيرادات

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة العمومية وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة، تم إنشاؤه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي نصت على ما يلي " يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات " (المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي، 2000).

ويتميز صندوق ضبط الإيرادات بالخصائص الآتية (فرحات عباس وسعود وسيلة، 2015، ص:17):

- **مصادر تمويل الصندوق:** المتمثلة في فائض قيمة الجباية البترولية الناجمة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون هذا الصندوق.

- **أهداف الصندوق:** تشمل كل من تمويل عجز الميزانية العامة للدولة المترتبة عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض مستوى المديونية العمومية.

- **مجال عمل الصندوق:** يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

- إدارة الصندوق: تعتبر وزارة المالية الهيئة الوحيدة المكلفة بإدارة صندوق ضبط الإيرادات والطرف الذي يمثل الأمر بالصرف الرئيسي له.

4-2- التعديلات القانونية المرتبطة بموارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات

لقد كان إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر سنة 2000 محصلة لجملة من الدوافع بما في ذلك التأثير الكبير لقطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التقلبات الفجائية لأسعار النفط في الأسواق العالمية ورواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية لدى الدول المنتجة للنفط. ولم يستقر صندوق ضبط الإيرادات على المعالم المحددة في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، إذ أدخلت عليه تعديلات، وقد كان التعديل الأول بموجب قانون المالية لسنة 2004 والذي اشتمل تغييرات في باب المصادر، حيث نص على أن تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية تصبح مصدرا لتمويل الصندوق (حسب المادة 66 من قانون 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004) حيث جاء هذا التعديل متزامنا مع بداية تنفيذ الجزائر لسياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية، ولم تكن عمليات الدفع معتمدة على موارد الصندوق فقط وإنما أيضا على التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى صندوق ضبط الإيرادات.

وبموجب قانون المالية التكميلي 2006 (حسب الأمر رقم 04-06 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006). فقد جاء التعديل الثاني على صندوق ضبط الإيرادات والذي تضمن تغييرات في باب النفقات، حيث أضاف إلى قائمة نفقات صندوق ضبط الإيرادات تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية، بشرط أن تكون 740 مليار دينار أقل قيمة في رصيد الصندوق.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الحكومة 19 دولار للبرميل الواحد كسعر مرجعي أثناء إعدادها لقانون الموازنة المالية خلال الفترة 2000-2007، مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط بعد سنة 2003 فقد ارتفعت بالموازاة الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية، إضافة إلى الجباية البترولية الفعلية.

وأمام هذا الوضع فقد تم في سنة 2008 رفع السعر المرجعي الجديد إلى 37 دولار للبرميل الواحد، وعلى الرغم من ذلك استطاع صندوق ضبط الإيرادات أن يرفع رصيده المتأتي من فوائض الجباية البترولية حيث بلغ أكبر رصيد له حوالي 2535.3

مليار دينار في سنة 2012. والجدول الآتي يوضح تطورات موارد صندوق ضبط الإيرادات بين سنتي 2000 و2016:

جدول رقم 2: تطور فائض قيمة الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2016

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الجبائية البترولية (حسب الميزانية)	السعر المرجعي	الجبائية الفعلية البترولية (مليار دينار)	السعر الفعلي	فائض الجباية البترولية (مليار دينار)
2000	720	19	1169,57	28,8	453,2
2001	840,6	19	964,46	23,12	123,86
2002	916,4	19	942,9	24,8	26,5
2003	836,06	19	1284,97	28,1	448,91
2004	862,2	19	1485,76	38,4	623,56
2005	899	19	2267,84	54,6	1368,84
2006	916	19	2714	61,08	1798
2007	973	19	2711,85	74,7	1738,85
2008	1715,4	37	4003,56	98,9	2288,16
2009	1927	37	2327,67	62,4	400,67
2010	1501,7	37	2820,01	80,4	1318,31
2011	1529,4	37	3829,74	112,9	2300,32
2012	1519,04	37	4054,35	111,5	2535,3
2013	1615,9	37	3678,13	109,4	2062,33
2014	1577,73	37	3390,42	99,6	1810,5
2015	1722,94	37	2434,3	52	711,4
2016	1682,5	37	2201,7	44,2	519,2

Source : www.dgpp-mf.gov.dz / Direction général de la prévision et des politiques, ministère de finance, MF/DGI/DOF/STAT

إذ يتضح من خلال هذا الجدول أن مصدر تمويل صندوق ضبط الإيرادات يتمثل في الفارق بين قيمة الجباية الفعلية الناتجة من مبيعات البترول المحسوبة على أساس سعر متوسط في الأسواق الدولية وقيمة الجباية البترولية المحددة في الموازنة على أساس السعر المرجعي.

5- تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016).

نظرا للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016 فقد سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه تطورات هامة في مستوياته، وتتضح هذه التطورات خلال ثلاث فترات جزئية رئيسية هي: (2000-2005)، (2005-2009)، (2010-2016). ويمكن إبراز تطورات رصيد صندوق ضبط الإيرادات من خلال عرض تطورات موارده واستخداماته الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم 3: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الموارد																	
رصيد السنة السابقة				5633,75	5381,7	4842,8	4316,4	4280	3215,5	2931	1842,6	712,6	320,8	27,53	171,5	232,1	-
فائض قيمة الجبائية البترولية	519,2	711,4	1810,6	2062,2	2535,3	2300,3	1318,3	400,5	2288,1	1739	1798	1369	623,5	448,9	26,5	123,8	453,2
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	3601,2	5120	7374,1	7695,9	7917	7143,1	5634,4	4681	5503,6	4670	3640,6	2091	944,4	476,1	198	356	453,2
الاستخدامات																	
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0	0	465,4	314	618,1	247,8	222,7	156	170	184,4	221,1
تمويل عجز الخزينة العمومية	1803,7	2038	2965,6	2132,47	2283,3	1761,5	791,9	364,3	758,18	532	91,53	0	0	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر										608	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستخدامات	1803,7	2038	2965,6	2132,4	2283,2	1761,4	791,6	364,2	1223,6	1454	709,64	247,8	222,7	156	170,1	184,5	221,1
رصيد الصندوق في نهاية السنة	1797,4	3082	4408,5	5563,5	5633,8	5381,7	4842,8	4316	4280,1	3216	2931,05	1843	721,7	320,9	27,97	171,5	232,1

Source : ministère de finance, évolution des recouvrements affectés au budget de l'état (DGI, DOUANE ET DOMAINE), MF/DGI/DOF/STAT.

5-1- تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2005

نظرا لبلوغ أسعار النفط خلال الفترة 2000-2005 إلى مستويات تجاوزت فيه مستوى السعر المرجعي المحدد من طرف وزارة المالية فقد تم تسجيل فوائض مالية معتبرة في قيمة الجباية البترولية، والتي تم تحويلها كمصدر تمويل إلى صندوق ضبط الإيرادات. هذا الوضع حفز الحكومة الجزائرية لاستغلال فرصة توافر هذه الفوائض في تركيز استخدامات الصندوق على سداد الدين العمومي فقط دون الحاجة لتمويل عجز الخزينة العمومية. حيث أخذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2002 اتجاها تناقصيا، إذ تراجع مستواه بقيمة 204.13 مليار دينار (انخفاض بنسبة 87.94%) وذلك بانتقاله من 232.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 27.97 مليار دينار مع نهاية سنة 2002، وقد كان ذلك ناجما عن انخفاض كبير في فائض الجباية البترولية من 453.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 26.5 مليار دينار في سنة 2002، والتي كانت محصلة حتمية لانخفاض سعر النفط بنسبة 17.36% (من 28.8 دولار سنة 2000 إلى 24.8 دولار سنة 2002).

ونتيجة لأخذ أسعار النفط الدولية اتجاها تصاعديا منذ سنة 2003 إلى أن بلغت في 2005 ما يتجاوز ضعفها في 2002 (ارتفاع بنسبة 120.01% بين سنتي 2002 و2005)، فقد شهدت قيم فائض الجباية البترولية ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2003 بقيم معتبرة بانتقالها من مستوى 448.9 مليار دينار إلى غاية 1369 مليار دينار سنة 2005، وموازة مع المستويات شبه المستقرة في قيم الدين العمومي فقد انتعش رصيد صندوق ضبط الإيرادات بانتقاله من 320.9 مليار دينار إلى مستوى 1843 مليار دينار في سنة 2005، وبالتالي زيادة بنسبة 447.32%. وعلى الرغم من إدراج تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية كمورد إضافي لصندوق ضبط الإيرادات من خلال التعديل بموجب قانون المالية لسنة 2004 إلا أنه لم تسجل في هذا المورد أي عملية تمويل لصندوق ضبط الإيرادات.

ونظرا لاستخدام الحكومة الجزائرية لطريقة القرض العام في تغطية عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 2000-2005 فإنه لم تلجأ إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل هذا العجز ولم تسجل أي اقتطاع منه لهذا الغرض، ولكنها ركزت توجيه هذه الموارد في سداد الدين العمومي فقط.

5-2- تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2006-2010

نظرا لإجراء تعديلات في أهداف صندوق ضبط الإيرادات من خلال قانون المالية لسنة 2006 والذي مفاده أن يتم من خلاله تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري فقد اعتبرت 2006 أول سنة يتم فيها تمويل عجز الخزينة من صندوق ضبط الإيرادات.

حيث تزايد عجز الخزينة العمومية المسدد من الصندوق في بداية هذه الفترة ما يقارب 8 أضعاف بانتقاله من 91.53 مليار دينار سنة 2006 إلى 758.18 مليار دينار سنة 2008، وكان ذلك بالموازاة مع تسديد الدين العمومي الذي ابتدأ من سنة 2000. وعلى الرغم من استخدام موارد الصندوق على جبهتين (الدين العمومي وعجز الخزينة العمومية) إلا أن تراكم الفوائض المعتبرة للجباية البترولية عبر السنوات والناجم عن التزايد المستمر في أسعار النفط الدولية (من 54.6 دولار سنة 2005 إلى 98.9 دولار سنة 2008) ترك مستوى رصيد صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2008 في مستوى عال، حيث بلغ 4280.1 مليار دينار.

ومنذ سنة 2009 أصبحت موارد صندوق ضبط الإيرادات توجه فقط لسداد عجز الخزينة العمومية. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط الدولية في سنة 2009 وبالتالي تراجع فائض الجباية البترولية إلى مستوى 400.67 مليار دينار إلا أن رصيد الصندوق بلغ مستويات قياسية خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الفوائض الجبائية البترولية في السنوات السابقة، حيث بلغ رصيده في نهاية سنة 2009 ما يقارب 4316 مليار دينار ثم ارتفع إلى 4842.8 مليار دينار في نهاية سنة 2010.

5-3- تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2011-2016

بدأت هذه المرحلة بوفرة مالية كبيرة في رصيد صندوق ضبط الإيرادات ناجمة عن عملية تراكمية لما يقارب 10 سنوات، إذ بلغت 4842.8 مليار دينار في نهاية سنة 2010 بالإضافة إلى 2300.3 مليار دينار كفائض في قيمة الجباية البترولية في سنة 2011 ليصبح الرصيد 5381.7 مليار دينار بعد الاقتطاع نتيجة معالجة اختلالات وسد عجز الخزينة العمومية الذي بلغ قيمته 1761.4 مليار دينار.

وعلى الرغم من بلوغ فائض قيمة الجباية البترولية في سنة 2012 أعلى قيمة له منذ نشأة صندوق ضبط الإيرادات (2535.3 مليار دينار) وانعكاس ذلك على ارتفاع رصيده إلى

مستوى قياسي لكل الفترات (5633.8 مليار دينار) بعد سداد مبلغ 2883.3 مليار دينار لتمويل عجز الخزينة العمومية، إلا أنه منذ سنة 2013 اتخذ كل من فائض قيمة الجباية البترولية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات اتجاه التناقص. حيث انخفض فائض قيمة الجباية البترولية سنة 2013 بنسبة 18.66 % وذلك بتناقضها من 2535.3 مليار دينار سنة 2012 إلى 2062.2 مليار دينار وذلك بالموازاة مع انخفاض سعر النفط بنسبة تقارب 2%، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على رصيد صندوق ضبط الإيرادات حيث انخفضت قيمته بنسبة 1.25 % بتناقصه من 5633.8 مليار دينار إلى 5563.5 مليار دينار بعد اقتطاع 2132.4 مليار دينار لسداد عجز الخزينة العمومية.

ونظرا لاتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض منذ منتصف سنة 2014 (من 109.4 دولار سنة 2013 إلى 99.6 دولار سنة 2014) فقد أصبح فائض قيمة الجباية البترولية يتناقص بمعدلات متزايدة، حيث انخفضت بنسبة 12.20 % (انخفاض بقيمة 251.6 مليار دينار بانتقاله من 2062.2 مليار دينار سنة 2013 إلى 1810.6 مليار دينار سنة 2014) وموازاة مع هذا الانخفاض فقد ارتفعت قيمة سداد تمويل عجز الخزينة العمومية بنسبة 39.06 % (من 2132.4 مليار دينار سنة 2013 إلى 2965.6 مليار دينار سنة 2014). وانعكس تناقص فائض قيمة الجباية البترولية مع تزايد عجز الخزينة العمومية في نفس الوقت على تناقص كبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات، حيث سجل انخفاضا بنسبة 26.20 % (من 5563.5 مليار دينار سنة 2013 إلى 4408.5 مليار دينار سنة 2014).

وفي ظل استمرار تهايوي أسعار النفط في سنة 2015 (انخفاض بنسبة 47.79% بين سنتي 2014 و2015) فقد شهد رصيد صندوق ضبط الإيرادات أكبر معدلات التناقص، والذي بلغ 43.04 % حيث انخفض مستواه من 4408.5 مليار دينار إلى 3082 مليار دينار. وقد كان ذلك نتيجة حتمية للتناقص الكبير في مستوى فائض قيمة الجباية البترولية حيث انخفض بنسبة 60.70 % بانتقاله من 1810.6 مليار دينار سنة 2014 إلى 711.4 مليار دينار سنة 2015. وقد استمر تراجع أسعار النفط في سنة 2016 مما أدى إلى استمرار تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات بنسبة 41.86 % حيث وصل الى مستوى 1797.4 مليار دينار إلى ان انعدم هذا الرصيد بحلول سنة 2017 حينئذ لم تتاح أي امكانية لتمويل العجز الموازنية هو ما دفع بالسلطات الى استعمال التمويل الغير التقليدي.

الخاتمة:

كلما شهدت الساحة الطاقوية أزمة نفطية خلال الحقبة الممتدة منذ مطلع السبعينيات إلى غاية الآن كلما ازداد التأكد من ارتباط الاقتصاد الجزائري وتأثره الشديد بوضع سوق النفط العالمية، باعتبار أن هيكل صادراته متمركز بنسبة تكاد تكون كلية على النفط وهو ما يجعل أغلب موارده قائمة على الربيع البترولي. وأمام صعوبة الابتعاد عن التبعية لسوق النفط أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة إلى صدمات مستقبلية بمجرد تراجع أسعار البترول في السوق النفطية الدولية، الأمر الذي سيشترك أثارا سلبية على الأداء الاقتصادي العام وعلى تنفيذ البرامج التنموية. وتخفيفا لحدة هذه الصدمات أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات بهدف استغلال الفوائض المالية النفطية لتحقيق استقرار مالي للاقتصاد الجزائري.

- ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة في النقاط الآتية:
- لا ترجع التقلبات السريعة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى عوامل اقتصادية مرتبطة بالعرض والطلب وأسعار العملات فقط وإنما أيضا إلى عوامل جيوسياسية ناتجة عن التوترات والمشاكل السياسية والحروب والنزاعات الإقليمية لدى الدول المنتجة وعوامل مناخية فجائية كالكوارث الطبيعية بالإضافة إلى عوامل فنية ناجمة عن وقوع أعطاب ومشاكل تقنية تتسبب في توقيف عجلة إنتاج النفط.
 - تتسم أسواق النفط الدولية بعدم الاستقرار والاضطراب والتذبذب المستمر وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة التعرض إلى صدمات نفطية متتالية بمختلف طبيعة أسبابها سواء الاقتصادية أو الجيوسياسية أو المناخية أو الفنية.
 - تتأثر اقتصاديات الكثير من الدول المعتمدة على تصدير النفط كالجزائر بالتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط ويتوقف استقرارها الاقتصادي على مدى استقرار أسواق النفط الدولية، كما يتحدد على أساس التغيرات التي تشهدها هذه الأسواق الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول.
 - يعتبر صندوق ضبط الإيرادات نموذجا عمليا لتسيير استغلال الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط بشكل عام والجزائر بشكل خاص، إلا أن حسن تسييرها يتوقف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفرض الرقابة والصرامة اللازمة عليها من قبل الهيئات الوصية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة وبناء اقتصاد بعيد عن تبعية السوق النفطية.

- لا تعتبر أهداف صندوق ضبط الإيرادات ثابتة ومحددة طول الزمن، وإنما قد تتوسع أو تتغير هذه الأهداف حسب ظروف واحتياجات الاقتصاد الوطني، إذ تم استغلاله منذ سنة 2000 في سداد الدين العمومي، ولكن منذ سنة 2006 تم تعديل نفقاته بموجب قانون المالية التكميلي حيث أضيف إلى قائمة هذه النفقات تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية، بشرط أن تكون 740 مليار دينار أقل قيمة في رصيد الصندوق.

- تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بدرجة كبيرة بالتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط، إذ تعرف هذه الموارد تراجعاً محسوساً ناجماً عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، مثلما وقع خلال سنوات 2002-2009-20014-2015 نتيجة التعرض إلى صدمات نفطية بمختلف أشكالها، وبشكل أدق تتخفص موارد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة انخفاض فائض قيمة الجباية البترولية التي تتضاءل بتضاءل الفارق بين أسعار النفط الدولية والسعر المرجعي المحدد لها، وهو ما ينعكس سلباً على رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

- عرفت وتيرة تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات تسارعاً كبيراً منذ سنة 2014، حيث سجل انخفاضاً بنسبة 26.20% في سنة 2014، ثم انخفاضاً أكبر في سنة 2015 والذي بلغ 43.04%، وكان ذلك محصلة لتناقص الموارد (فائض قيمة الجباية البترولية) نتيجة انخفاض أسعار النفط الدولية بشكل ملحوظ، ومن خلال هذه الأرقام والتوقعات تبدو وضعية صندوق ضبط الإيرادات مقلقة وتتطلب التفكير في بناء اقتصاد يعتمد على استراتيجية التنوع الاقتصادي ولا يعتمد بشكل أساسي على عوائد النفط ولا تتوقف استمرارية واستقرار برامجه التنموية على مدى استقرار أسواق النفط، باعتبار أن عدم الاستقرار وكثرة التقلبات هي سمة أساسية لأسعار النفط الدولية.

قائمة المراجع:

أولاً: الرسائل الجامعية

- 1- زغبي نبيل، " أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 2- موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير: تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

ثانياً: المجالات العلمية

- 1- براهيم بقلعة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2013.
- 2- سهام حسين البصام، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية في بغداد، كلية الادارة والاقتصاد لجامعة تكريت، بغداد، 2010.
- 3- عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة: سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، 2013.
- 4- فرحات عباس وسعود وسيلة، " حوكمة الصناديق السيادية: دراسة لكل من تجربة النرويج والجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2015.
- 5- نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، " العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك"، مجلة جامعة القادسية، 2012.

ثالثاً: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- 1- راهم فريد وبوركاهم نبيل، " إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

رابعاً: التقارير والنشرات

- 1- أحمد آل درويش ونايف الغيت وألبرتو بيهار، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
- 2- خالد بن راشد الخاطر، " تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
- 3- غريغوري غوس، " هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز البحث بروكنجز"، الدوحة، 2015.
- 3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -أوبك-، " تقرير الأمين العام السنوي"، 2010، 2014، 2015، 2016.

خامسا: القوانين والتعليمات والمراسيم

1- المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في الربيع الاول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

2- المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر والمتضمن قانون المالية لسنة 2004

3- أمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادي الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.

سادسا: المراجع الإلكترونية

1- حيدر حسين الطعمة، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد العراقي، مقال على شبكة الانترنت www.mustaqila.com، تاريخ الاطلاع 2016/02/15.
www.dgpp-mf.gov.dz / Direction général de la prévision et des finances, MF/DGI/DOF/STAT -2politiques, ministère de